



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الاغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة

روما، 21 - 25 مايو/أيار 2018

تطبيق حلّ خاص بالتمويل المستدام لعمل منظمة الأغذية والزراعة
وأنشطتها المتصلة بإسداء المشورة العلمية

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Dan Gustafson

نائب المدير العام (للبرامج)

الهاتف: +3906 5705 6320



FC170

MW661/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

◀ إن لجنة المالية مدعوة إلى إقرار السبيل المقترح للمضي في تنفيذ حل التمويل المستدام لعمل المنظمة وأنشطتها المتصلة بتقديم المشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية لهيئة الدستور الغذائي.

مسودة المشورة

◀ دعمت لجنة المالية اقتراحات التمويل المستدام لعمل المنظمة وأنشطتها المتصلة بتقديم المشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية لهيئة الدستور الغذائي.

معلومات أساسية

1- تؤدي المنظمة دورًا علميًا رئيسيًا في الحوكمة وتنمية القدرات بشأن سلامة الأغذية. وتستضيف المنظمة أمانة هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وتقدم بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية المشورة العلمية التي تدعم مواصفات الدستور الغذائي. ويظل البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، الذي يقدم المشورة العلمية لدعم وضع مواصفات الدستور الغذائي، العنصر الأساسي لحوكمة الأمن الغذائي العالمي. وبدون المشورة الموثوقة وذات الصلة على النطاق العالمي من قبل هيئات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، فإن وضع العديد من مواصفات الدستور الغذائي بشأن سلامة الأغذية لن يكون ممكنًا. وفي السنوات الأخيرة، قام أعضاء هيئة الدستور الغذائي بالتأكيد على الحاجة الماسة لتأمين تمويل متزايد وأكثر استقرارًا لهذا البرنامج من أجل التصدي للتأخير المتراكم وضمان استمرار طلبات الحصول على المشورة العلمية، وضمان الاستمرار في تقديم هذه المشورة الضرورية لعمل هيئة الدستور الغذائي. وقد كرّر العديد من الأجهزة الرئاسية في المنظمة هذه الدعوات.

2- وتشجع كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تطبيق تقييم المخاطر في جميع المسائل المتصلة بسلامة الأغذية، والتي يجب أن تستند إلى مشورة علمية سليمة وإلى أدلة يقدمها خبراء مؤهلين ومستقلين. وتقييم المخاطر هو أحد مكونات تحليل المخاطر - فيما يتمثل المكوّنان الآخران بإدارة المخاطر والإبلاغ عن المخاطر.

3- وعلى المستوى الدولي، وبهدف دعم عمل هيئة الدستور الغذائي، تقوم ثلاث لجان خبراء علمية دولية، تخضع لإدارة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بتقييم المخاطر. وهي لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والتي تجتمع منذ عام 1956، واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات. إضافة إلى ذلك، تعقد المنظمتان مشاورات خبراء مخصصة عند الحاجة لمعالجة القضايا المحددة التي لا تغطيها الفرق الدائمة.

4- وقد أثارت البلدان الأعضاء مسألة إمكانية توسيع قاعدة المانحين، ليس فقط في ما يخص زيادة القاعدة القطرية ولكن أيضًا لتشمل الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك المانحين في القطاع الخاص. وشدّت منظمة الأغذية والزراعة حتى الآن على الحاجة الملحة للحفاظ على استقلالية وحياد برنامج المشورة العلمية من المخاطر- الفعلية والمتوقعة- ذات الصلة بتضارب المصالح، والتي ترتبط بتلقي الأموال من القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات الأكبر حجمًا الممولة من القطاع الخاص أو منظمات الأغذية التجارية أو الخاضعة لإدارتها). وفي عام 2017، أقامت المنظمة حساب أمانة لتسهيل تلقي أموال من خارج الميزانية من البلدان الأعضاء من أجل تعزيز برنامج المشورة العلمية.

5- وفي دورتها الخامسة والعشرين (26-30 سبتمبر/أيلول 2016)، وافقت لجنة الزراعة "على تكليف مكتبها بإنشاء مجموعة العمل غير الرسمية المفتوحة العضوية للنظر في الخيارات المتاحة للتمويل الكافي والمستدام للبرنامج المشترك بين المنظمة

ومنظمة الصحة العالمية الخاص بالمشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية، وذلك بالاستناد إلى توصيات هيئة الدستور الغذائي، ولعرض توصياتها على الجهاز الرئاسي المناسب في المنظمة للنظر فيها خلال الفترة 2017-2018.

6- واجتمعت مجموعة العمل المفتوحة العضوية التابعة للجنة الزراعة مرتين، ووضعت سلسلة من الاعتبارات لمناقشتها في الاجتماع المشترك للدورة الثانية والعشرين بعد المائة للجنة البرنامج والدورة التاسعة والستين بعد المائة للجنة المالية (6 و9 نوفمبر/تشرين الثاني 2017).

7- وبعد ذلك، أقر¹ مجلس المنظمة في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة التي عُقدت في ديسمبر/كانون الأول 2017 تقرير الاجتماع المشترك² ووافق على ما يلي:

(أ) تخصيص، بالاتفاق مع الشركاء في الموارد، 10 في المائة من الأرصدة غير المنفقة في حساب أمانة رصد وتحليل السياسات الغذائية والزراعية وحساب أمانة آلية دعم برامج الشركاء المتعددين في المنظمة، بحد أقصى قدره 0.5 ملايين دولار أمريكي، لحساب الأمانة غير محدد الغرض بهدف دعم إيجاد حل لتمويل المستدام لعمل المنظمة وأنشطتها المتصلة بالمشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية وهيئة الدستور الغذائي؛

(ب) تخصيص 50 في المائة من الرصيد غير المنفق من اعتمادات الفترة 2016-2017 الذي يتجاوز عتبة 5 ملايين دولار أمريكي، بحد أقصى قدره مليون (1) دولار أمريكي، لحساب الأمانة غير محدد الغرض.

¹الفقرة (ب) من الوثيقة 158/REP

² الوثيقة CL 158/8

الاعتبارات في تنفيذ توصية المجلس

8- يجري وضع الاعتبارات لتنفيذ توصيات المجلس في ما يخص التمويل الإضافي لبرنامج المنظمة الخاص بالمشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية، والذي يغطي الأنشطة العلمية للجان المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وهي لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، وأجهزة الخبراء المخصصة المشتركة بين المنظمتين ("البرنامج الخاص بالمشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية").

الرصيد غير المنفق في منظمة الأغذية والزراعة

9- يمكن استخدام الآليات الإدارية القائمة لتوجيه أي أموال غير منفقة في البرنامج العادي للمنظمة من أجل دعم عمل برنامج المنظمة الخاص بالمشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية.

مساهمات من البلدان الأعضاء

10- يمكن أن تتعامل مجموعة آليات حساب الأمانة القائمة على نحو ملائم مع الأموال المقدمة من البلدان الأعضاء، بما في ذلك الأموال المتبقية من الأرصدة غير المنفقة في مشروع رصد وتحليل السياسات الغذائية والزراعية وحسابات أمانة آلية دعم برامج الشركاء المتعددين في المنظمة.

مساهمات من الجهات الفاعلة من غير الدول

11- إن أي آلية تسمح لمساهمات القطاع الخاص في العمل المعياري للمنظمة، وبصورة خاصة المساهمات في المدخلات العلمية للعمل المعياري، تثير تساؤلات حول تضارب المصالح الفعلي أو المتوقع. ومن الضروري بمكان أن تتم العملية العلمية المتصلة بوضع مواصفات سلامة الأغذية دون أي تأثير غير واجب، ضماناً لسلامة هذه العملية وحيادها، فضلاً عن الثقة المستمرة التي يوليها الأعضاء في المنظمة والجمهور بوجه عام لمواصفات سلامة الأغذية.

12- ومن أجل معالجة تضارب المصالح المحتمل، سيكون من الضروري وضع عدد من التدابير لإدارة المخاطر التي يرد وصفها في هذه الوثيقة، والحرص على عدم وجود أي رابط بين مساهمة معينة وعمل برنامج المشورة العلمية.

13- ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء حساب أمانة متعدد الجهات المانحة، يكون بحكم الواقع حساب أمانة غير محدد الغرض حيث أن جميع المساهمات تكون غير مخصصة ومجمّعة، من أجل الفصل الفعال للمساهمات الواردة من التأثير على خطة عمل برنامج المشورة العلمية، وأنشطته ومخرجاته العلمية. وسوف يُقام "جدار واقٍ" واضح وشفاف بين حساب

الأمانة المتعدد الجهات المانحة وأنشطة البرنامج الممولة من هذا الحساب. ويتم النظر في عدد من الميزات لضمان متانة هذا الجدار الوافي.

برنامج المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية: نطاقه وطبيعته عمله

14- تقدم المنظمة المشورة العلمية بناء على طلبين: الطلب الناشئ عن نظام الدستور الغذائي والطلبات المحددة داخلياً لاستعراض وتحديث المنهجيات والإجراءات للحفاظ على تميز ومصدقية برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. في الحالة الأولى، ووفقاً لدليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي، تجري مناقشة طلبات الحصول على المشورة العلمية من مختلف اللجان الفنية وفرق المهام التابعة للهيئة³ والموافقة عليها من جانب البلدان الأعضاء في الهيئة. وتقوم كل لجنة وكل فريق مهام بترتيب أولوياته، وتبلغ منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية باحتياجاته بشكل مستقل. كذلك، تستخدم اللجان المختلفة عمليات مختلفة لترتيب أولويات عملها وتقديم طلباتها إلى المنظمين. وفي بعض الحالات، تتلقى هيئات المشورة العلمية ذات الصلة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (وبخاصة لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات) طلبات أكثر من قدرتها على معالجتها. وفي هذه الحالات، يجري ترتيب الأولويات ووضع خطة عمل للمشورة العلمية من خلال مناقشة بين أمانتي المنظمين، ومن ثم يتم الموافقة عليها عن طريق قنوات المنظمة ذات الصلة.

15- وفي ما يخص العمل الجاري على التحسين المستمر، تقرّر كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية العمل المطلوب لتحديث عمليات التغذية العلمية في برنامج المشورة العلمية، ولتحديث العمليات الإدارية عند الاقتضاء. وينبغي التشديد على أن هناك العديد من العمليات المحددة بوضوح لضمان الشفافية، والاستقلالية والمصدقية لبرنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وترد هذه العمليات في إطار المشورة العلمية المشتركة بين المنظمين وتشمل: الإعلان عن المصالح، والتعهد باحترام السرية ومدونة السلوك، وما إلى ذلك.

16- وتغطي ميزانية برنامج المشورة العلمية للمنظمة بشكل أساسي: تكاليف الموظفين والعقود والاستشاريين بحسب ما يلزم لتنفيذ التحضيرات الفنية لاجتماعات الخبراء المشتركة أو لإدخال تحسينات على البرنامج وتحديثها؛ وتكاليف السفر المرتبطة باجتماعات الخبراء المشتركة.

³ اللجان التي تطلب بشكل منظم المشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هي لجنة الدستور المعنية بنظافة الأغذية؛ ولجنة الدستور المعنية بالملوثات في الأغذية؛ ولجنة الدستور المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية؛ ولجنة الدستور المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية؛ ولجنة الدستور المعنية بمخلفات المبيدات. وأما فريق العمل الذي أنشئ مؤخراً والمعني بمقاومة المضادات الحيوية فقد قدّم عدداً من الطلبات للحصول على المشورة العلمية.

تنفيذ توصية المجلس: الخيار المقترح

حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة والمخصص لمساهمات الجهات الفاعلة الدولية ومن غير الدول

17- كما ذكر آنفاً، أنشأت المنظمة برنامجاً شاملاً لتيسير تلقي الأموال الطوعية من البلدان الأعضاء لتعزيز برنامج المشورة العلمية. وأصبح حساب الأمانة يعملان اليوم (كندا هي الجهة المانحة في الحالتين)، وهما يساهمان في النتائج والمخرجات المحددة في البرنامج الشامل. ويهدف حساب الأمانة الشامل جمع 7.272.469 دولاراً أمريكياً، وهو المبلغ المطلوب لتحقيق النواتج المتوقعة خلال فترة خمس سنوات (2017-2022). وتم تلقي حوالي 656.000 حتى الآن.

18- وتقتصر المنظمة إنشاء حساب أمانة متعدد الجهات المانحة لدعم عمل لجنة المشورة العلمية. وسيغطي حساب الأمانة هذا تكاليف سفر الخبراء، والعقود وتكاليف الاستشاريين للعمل التحضيري الفني والنفقات التشغيلية لعقد الاجتماعات. وأما الأموال غير المنفقة في البرنامج العادي للمنظمة للفترة 2016-2017 أو في أي حسابات أمانة أخرى خاصة بآلية دعم برامج الشركاء المتعددين في المنظمة/مشروع رصد وتحليل السياسات الغذائية والزراعية، تماشيًا مع قرار المجلس، فضلاً عن المساهمات الواردة من البلدان الأعضاء والجهات الفاعلة من غير الدول، فيمكن تجميعها في حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة لدعم عمل برنامج المنظمة الخاص بالمشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية.

19- وبصورة خاصة، يمكن للكيانات الخاصة أن توفر مساهمات مالية غير مخصصة في حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة المتعلقة بوضع القواعد والمواصفات لدعم برنامج المشورة العلمية بأكمله للدستور الغذائي، وليس لأي نشاط و/أو موضوع محدد ينبغي إجراؤه، أو استهداف بلد معين، وبخاصة في ما يتعلق بالبحوث التي قد تؤدي إلى وضع سياسات، خطوط توجيهية و/أو بيانات. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التمويل الذي توفره الجهات الفاعلة من غير الدول لبرنامج المنظمة الخاص بالمشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية لا يمثل بأي شكل من الأشكال شراكة ثنائية بين الجهات الفاعلة من غير الدول والمنظمة.

20- ميزات حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة لضمان وجود جدار واق ملائم:

- (أ) سيتم إنشاء حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة لفترة أربع سنوات (أي حتى 2021/12/31)؛
- (ب) وسيتم تجميع كامل مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول في برنامج المشورة العلمية ضمن حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة، ولن يتم تحديدها لدى وضعها في حساب الأمانة؛
- (ج) وسوف توفر المنظمة لجميع الشركاء في حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة تقريراً سنوياً سردياً ومالياً عن حساب الأمانة، ككل، دون أي تمييز حسب الشريك والمساهمة. ومن شأن هذا التقرير أن يعكس غياب الروابط في النظم المالية للمنظمة بين مساهمات حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة وأي نشاط محدد يموله حساب الأمانة؛

- (د) وسوف تُقبل المساهمات في حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة فقط لتعزيز تحقيق الهدف العام المتمثل في دعم تنفيذ برنامج المشورة العلمية، وتغطية أي أوجه قصور في التمويل قد تعيق تقديم المشورة العلمية بشكل تام، بناءً على طلب هيئة الدستور الغذائي. وأما المساهمات لتمويل أنشطة محددة، بما في ذلك تقييم المخاطر العلمية المحددة، فلن تُقبل؛
- (هـ) وفي خلال 6 أشهر من إقفال حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة، سوف يتلقى المساهمون تقريراً سردياً ومالياً نهائيًا عن المشروع ككل دون أي تمييز حسب الشريك والمساهمة؛
- (و) وسوف يخضع حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة لتقييم مستقل لمنتصف المدة بحلول عام 2020. وتتألف مجموعة التخطيط العلمي من المدير العام المساعد لإدارة الزراعة وحماية المستهلك والمدير العام المساعد لإدارة التعاون التقني. وسوف تقضي اختصاصاتها بالنظر في خطط العمل التي تصدر كل سنتين والموافقة عليها؛
- (ز) وسوف يتم استخدام اتفاق موحد للمساهمات من أجل إضفاء الطابع الرسمي على المساهمات الواردة من الشركاء. وسوف تضمّ جميع اتفاقات المساهمات بنوداً محددة لحماية استقلالية العملية العلمية، بما في ذلك استقلالية أي من الموظفين أو الإجراءات ذات الصلة بقرارات صرف الأموال من حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة؛
- (ح) وسوف تنص الاتفاقات على أنه لا يمكن استخدام شعار منظمة الأغذية والزراعة و/أو شعار منظمة الصحة العالمية. كذلك، فإن أي مستند (أكان مخصصاً للاستخدام الداخلي أو الخارجي) صادر عن المساهمين في الصندوق يستوجب إذناً وموافقة مسبقين من منظمة الأغذية والزراعة.

العمليات لوضع وتنفيذ خطة العمل الخاصة ببرنامج المشورة العلمية للمنظمة

21- كما سبق ذكره، إن الطلبات التي تقدمها اللجان الفنية التابعة لهيئة الدستور الغذائي هي التي تحدّد بشكل كبير خطة عمل برنامج المنظمة الخاص بالمشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية، ولكن هناك أيضاً عمليات داخلية لترتيب الأولويات ولاتخاذ القرار بشأن العمل المطلوب لتحديث أو تحسين البرنامج (الجوانب العلمية والإجرائية معاً). وسوف يشكل تحسين شفافية العمليات الداخلية مساهمة هامة في الجدار الواقعي، كما سيكون ضرورياً لوضع خطة عمل لمدة سنتين يجري على أساسها تنفيذ حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة. وهذا يمكن أن يشمل ما يلي:

22- وضع اعتبارات صريحة توجّه عملية بلورة الخطط وترتيب الأولويات من جانب منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، مثل:

- (أ) الأموال الفعلية وموارد الموظفين المتاحة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛
- (ب) وأي حالات طوارئ من حيث الصحة العامة وتأثير التجارة قد تتطلب اتخاذ تدابير فورية؛
- (ج) وضمان كفاءة الاجتماعات وفعاليتها من خلال:

(1) تجميع المكونات التي تتطابق على النحو الأفضل مع خبرة الخبراء المدعومين، من أجل ضمان عقد اجتماعات فعالة من حيث الكلفة

(2) الحرص على وجود عدد كافٍ من الخبراء لكلٍ مكوّن لضمان استعراض ملائم من الأقران.

(د) العمل المنهجي:

(1) ضمان استدامة برنامج المشورة العلمية في الأجل الطويل من خلال إدخال تحسينات مستمرة على المنهجيات العلمية المعنية

(2) الموازنة بين جداول المواد التي سوف تستفيد من التحسينات المنهجية الجارية حاليًا والتقدم المحرز على صعيد هذا العمل المنهجي.

23- تعزيز وتوحيد عمليات الموافقة الداخلية على خطة العمل الخاصة ببرنامج المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية:

(أ) إن لجنة داخلية في المنظمة منشأة خصيصًا لهذه الغاية (سُميت مؤقتًا "مجموعة التخطيط العلمي") سوف تنظر في خطة العمل الممتدة على مدى سنتين والخاصة ببرنامج المشورة العلمية للمنظمة بشأن سلامة الأغذية (بالاستناد إلى العملية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتخطيط العمل وترتيب الأولويات المشار إليها أعلاه)، وتحدّد الأنشطة التي سوف تجربها (مع الميزانية ذات الصلة) بتمويل من حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة. ولا تعكس الخطة أي بحث غير ضروري لمصادر التمويل؛

(ب) وتتألف مجموعة التخطيط العلمي من المدير العام المساعد لإدارة الزراعة وحماية المستهلك والمدير العام المساعد لإدارة التعاون التقني. وسوف تقضي اختصاصاتها النظر في خطط العمل التي تصدر كل سنتين والموافقة عليها؛

24- تحديث الإطار لتطوير المشورة العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية:

(أ) لا تعكس النسخة الحالية للوثيقة الممارسة الجارية (أنظر القسم 2-4 للاطلاع على وصف بعض العمليات الرئيسية المشمولة)

25- تحسين أسلوب ووضوح عملية رفع التقارير عن برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية بشأن التقدم المحرز والعمل المقرر:

(أ) الوثائق السنوية متوفرة أصلًا. ومن شأن التغييرات أن تحسّن وضوحها وشفافيتها دون المساس باستقلالية وظيفة "تقييم المخاطر" التي تضطلع بها الأجهزة المعنية بالمشورة العلمية، في ما يخص وظيفة "إدارة المخاطر" التابعة لهيئة الدستور الغذائي.

26- وسيكون من المهم التأكد من أن العمليات الخاصة بتخطيط وتنفيذ برنامج العمل قائمة على اعتبارات فنية وعلمية، وأن تكون متسقة مع الطابع المشترك للبرنامج (بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية).

فحص الجهات الفاعلة من غير الدول المهمة بالمساهمة في برنامج المشورة العلمية

27- رغم أن هذا ليس بمثابة شراكة ثنائية مع منظمة الأغذية والزراعة، فإن أي أموال تتلقاها المنظمة من القطاع الخاص ومن الجهات الفاعلة من غير الدول سوف تخضع لتحليل عام للمخاطر ولاستعراض من خلال نظام العناية الواجبة، ولكن يكون هذا التحليل أكثر مرونة (أي لا يتبع العملية الصارمة العادية التي تستخدمها الشراكات العامة). وسوف تُجري شعبة الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب تقييمًا للمخاطر بما في ذلك تضارب محتمل في المصالح، والمخاطر المالية، والتهديدات للحياد، والاستقلالية أو المصادقية العلمية واتخاذ القرارات على أساس كل حالة على حدة. وستظل مناطق الاستبعاد المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة سارية (الأسلحة، والتهريب، وما إلى ذلك). وينبغي إبلاغ شعبة الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب في مرحلة مبكرة، وتزويدها بالوثائق الضرورية في ما يخص الجهات الفاعلة من غير الدول لإعطاء موافقتها.

تقييم المخاطر الباقية وعواقبها المحتملة

28- ترغب المنظمة في التشديد على أنه لا يمكن استبدال البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالمشورة العلمية لجهة القبول الذي يحظى به على الصعيد العالمي، ونطاقه التمثيلي ومصداقيته. لذا، من الأهمية بمكان الحفاظ بشكل كامل على حياده وسلامته وعدم التشكيك فيه.

29- ومنظمة الأغذية والزراعة واثقة من أنه من خلال إنشاء حساب أمانة متعدد الجهات المانحة والعمليات والتدابير المذكورة أعلاه، يمكن ضمان استقلالية وحياد برنامج المشورة العلمية. غير أن المنظمة تدرك تمامًا أنه من خلال توسيع قاعدة الموارد الخاصة ببرنامج المشورة العلمية، ستصبح إدارة المخاطر المتوقعة أكثر صعوبة.

30- ومع ذلك، تعترف المنظمة أنه سوف يكون من الصعب القضاء بشكل كامل على المخاطر. وتبيّن الأمثلة الأخيرة أنه في ظل الوضع الحالي لتمويل برنامج المشورة العلمية، وفي وجود تدابير روتينية لإدارة المخاطر، ما زالت تظهر بعض المسائل الدورية المقلقة والمتصلة بالتأثير غير الواجب والمتوقع للقطاع.

31- ورغم أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تعملان أحياناً بشكل منفصل عن بعضهما البعض في ما يخص مساهماتهما في عملية تقييم المخاطر المذكورة أعلاه، فهما تعملان معاً من خلال اللجان العلمية الثلاث الخاضعة لإدارة مشتركة. ونظرًا إلى الطابع المشترك الذي يتسم به برنامج المشورة العلمية بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، تتحمل المنظمتان بشكل متساوٍ أي مخاطر تتعلق بالسمعة. وبالتالي، ينبغي التأكيد على استعداد

منظمة الصحة العالمية قبول توسيع قاعدة الموارد (مثلاً، مساهمات القطاع الخاص) لبرنامج المشورة العلمية على أن تتولى منظمة الأغذية والزراعة إدارتها.

32- وقامت منظمة الأغذية والزراعة بإبلاغ النظراء في منظمة الصحة العالمية بالقرار الصادر عن مجلس المنظمة، وبنيتها إنشاء حساب أمانة متعدد الجهات المانحة لدعم عمل برنامج المشورة العلمية. وجرت مناقشة أولية حول هذا الموضوع في 10 أبريل/نيسان 2018 في روما. ورحبت منظمة الصحة العالمية بالنقاش، وأقرت بأن التمويل من جهات فاعلة غير حكومية لطالما كانت مسألة تواجهها المنظمتان. وشددت على أن هيئات الخبراء تشكل حجر الزاوية في العمل المعياري لمنظمة الصحة العالمية، وتتطلب مستوى رفيعاً من الشفافية وعدم الانحياز. وأحاطت منظمة الصحة العالمية علمًا أيضاً بأنه يُنظر إلى هيئات الخبراء هذه بشأن سلامة الأغذية على أنها تخضع للإدارة المشتركة بين المنظمتين، وأنه ما من تمييز بين حصص العمل التي يضطلع بها كل منهما.

33- واتفقت منظمة الصحة العالمية على إجراء مشاورات داخلية حول المسائل المتصلة بالشؤون القانونية، والشراكات، والشؤون الأخلاقية وتعبئة الموارد بشأن الاقتراح قيد النقاش في منظمة الأغذية والزراعة. وأكدت على التزامها مواصلة استكشاف السبل لضمان التمويل المستدام لهيئات الخبراء المشتركة. وطلبت الاهتمام بتوفير المعلومات للدول الأعضاء وإشراكها، وإدارة التطلعات التي قد تكون مختلفة بين الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة والدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، وبين البعثات الموجودة في روما وتلك الموجودة في جنيف حول هذا الموضوع.